النافذة القانونية

مجلة ثقافية قانونية شهرية دورية

تصدر عن اللجنة الثقافية - نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين

P.Sh L.A
نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين
Palestinians Sharia Lawyers Association

داخل العدد

افتتاحية العدد :
أ. تهاني الأستاذ - عضو مجلس النقابة

كلمة رئيس اللجنة :
أ. نعيمة اسبيتان عضو مجلس النقابة- رئيس اللجنة الثقافية

كلمة العدد:
أ. أنس البرقوني - المحامي

مقال العدد:
أ. أنور عزام

قضايا شرعية
أ.أسامة أبوعمرة

شخصية العدد
الدكتور عبدالكريم شبير ,,, فارس العدالة

الخطأ في تقدير النفقة ,, حسام الدده

النافذة القانونية
دورية . قانونية . نقابية
إصدار 2023 - العدد الرابع

رئيس هيئة التحرير
نعيمة خالد اسبيتان
عضو مجلس النقابة - رئيس اللجنة الثقافية

المشرف العام على التحرير
محمد عبد الهادي
المدير التنفيذي
لنقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين

هيئة التحرير
نظمي رفيق الغزالي
بلال عبدالله غبن

شارك في تحرير هذا العدد
أ. تهاني الأستاذ
أ. أنس البرقوني
أ. أنور عزام
أ. أسامة أبوعمرة
ا. حسام الددة
م. نظمي الغزالي

نسعد باستقبال مقالتكم عبر:
psh.lawaps@gmail.com

النافذة القانونية
مجلة ثقافية قانونية شهرية دورية العدد الرابع -سبتمبر / أيلول
تصدر عن اللجنة الثقافية - نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين

الأستاذة:

نعيمة اسبيتان

عضو مجلس النقابة

رئيس اللجنة الثقافية

كلمة رئيس التحرير

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بسم الله نبدأ كلمتنا لهذا الاصدار الرابع على التوالي وبأصالة عن نفسي ونيابة عن هيئة تحرير مجلة النافذة القانونية يطيب لي ان أرحب بجميع زوار موقع المجلة الإلكتروني سواء من الباحثين المهتمين بنشر مقالاتهم وكتاباتهم وابحاثهم في المجلة أو المهتمين بالعلم والمعرفة. إضافة الى التعريف بالمجلة وأنشطتها المختلفة واهتمامها بالهيئة العامة،، كما يشرفنا أن نسعد بما نقدم لزملائنا من أعضاء الهيئة العامة والزوار الكرام، كما إننا نسعد بما يقدمه الزملاء من مقترحات أو أفكار مميزة في غاية القوة تخدم مجتمعنا الإسلامي المحلي والعالمي، ونسعى بعون الله لتحقيق المصلحة العامة،، ونسعى بكل جهد في مجلسكم الموقر لتطوير المهنة في مجالات عدة على نفس الوتيرة من تحقيق الانجازات والاضافات التي من شانها رفع مستوى نقابتنا نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين والسمو بمهنة المحاماة الشرعية.

وتقبلوا شكري وتقديري.

نعيمه سبيتان

رئيس هيئه التحرير...

الأستاذة:

تهاني الأستاذ

عضو مجلس النقابة

رئيس لجنة المرأة

رئيس لجنة القدس ومقاومة التطبيع

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين

زملائي المحامين تحية طيبة مقدمة لكم من القلب أبرق بها لكم من هنا من مجلة نقابة المحامين الشرعيين المجلة الثقافية (النافذة القانونية)
ويسعدني ويشرفني أن أشارك ببضع كلمات أفتتح بها هذا العدد الرائع .

منذ انتخابنا في مجلس النقابة ونحن نعكف بكافة الوسائل المتاحة والممكنة لخدمة الهيئة العامة التي أعطتنا ثقتها ولكي نكون عند هذه الثقة سنكون بإذن الله على قدرها ونكون جزء من النهوض بهذه المهنة والرقي بها .

ونعمل باستمرار في تطوير محامينا من الناحية المهنية والمعرفية والثقافية بشتى أنواعها .
وأحد هذه الوسائل التي تضيف العديد من المعلومات المجلة الثقافية التي كانت اجتهادا كبيرا من اللجنة الثقافية ممثلة برئيس اللجنة زميلتي القديرة الأستاذة نعيمة اسبيتان وزملائنا أعضاء اللجنة فقد وضعوا خط سير لهم منذ العدد التجريبي وصولا لهذا العدد وفي كل اصدار تتألق المجلة في مضمونها وتتوسع وتزداد بها المعلومات الثقافية والقانونية.
وما يسعدنا أكثر هو الاقبال الواسع من الهيئة العامة لوضع بصماتهم وخبراتهم لاثراء المجلة وافادة زملائهم بمقالات ومواضيع قانونية مهمة جدا .

وما يشد انتباهنا أكثر لأهمية المجلة الرغبة الواضحة من المؤسسات الرسمية العديدة لوضع بصماتها في المجلة لما تمثله من مرجع يتوسع يوما بعد يوم .
ونحن نطمح في مجلس النقابة أن تصبح هذه المجلة محكمة ويتم نشرها بشكل موسع خارج نطاق المهنة لتثبت نقابتنا باستمرار وبشكل متواصل أنها قادرة على الانجاز والتميز وأننا نفكر دائما خارج الصندوق لتطوير المهنة والنهوض بالهيئة العامة .
وإن هذا العدد يتميز بالتوسع في المقالات القانونية والمواضيع الثقافية .
وندعو الله أن يوفقنا دائما لما فيه الخير ولما فيه خدمة محامينا .
وأكرر شكري مرة أخرى للجنة الثقافية ولهيئة تحرير المجلة ووفقنا الله واياكم .

اقسام النقابة .. همة نحو القمة

بقلم الأستاذ:

بلال غين

المدير الاداري

يعتبر قسم السكرتارية والأرشيف من الأقسام المركزية والهامة بنقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين حيث يهتم القسم بمتابعة الأمور الادارية وأرشفة البريد الصادر والوارد وأرشفة ملفات المحامين وتسجيل بياناتهم بشكل الكتروني حيث يستقبل القسم ملفات المحامين المزاولين والمتدربين الواردة من قسم العضوية والتدريب ويتم تسجيلها عبر موقع النقابة كما ويتم أرشفتها الكترونيًا كما ويتم من خلال القسم استقبال الطلبات الواردة من المحامين والمواطنين والبريد الوارد من المؤسسات، مند بداية نشأة النقابة كانت تعتمد أعمال قسم السكرتارية والأرشيف على التغذية اليدوية لبيانات المحامين المتدربين والمزاولين في سجلات ورقية وملفات اكسل تحفظ لدى قسم السكرتارية بدون أتمته وأر شفة الكترونية تضمن حفظ بيانات المحامين المزاولين والمتدربين، ولم يكن هناك قسم متخصص في الأرشفة ومع ازدياد أعداد المنتسبين للنقابة كان لابد من تطوير قسم السكرتارية والأرشيف ضمن خطة تطويرية جديدة ضمن تعليمات من الادارة التنفيذية بتطوير جودة الخدمات المقدمة من قسم السكرتارية والأرشيف وذلك لأهمية القسم ودوره المميز داخل النقابة حيث قامت الادارة التنفيذية باعتماد عدد من الاجراءات التي تضمن تقديم جودة مثالية للمنتسبين ضمن مهام ادارية وفنية متخصصة مع ضمان بيئة عمل مناسبة لخدمة المحامين الشرعيين حيث تم تأمين الأجهزة اللازمة لمهام السكرتارية والأرشفة الالكترونية وتوفير جهاز سيرفر داخلي لضمان جودة العمل وحفظ الملفات بشكل الكتروني، كما وتم استحداث برنامج حاسوبي متطور بهدف تغذية بيانات المحاميين الشرعيين المزاولين والمنتسبين الكترونيًا وارساء أعلى درجات الأمان والحفظ من الضياع أو تغيير المعلومات لسهولة الوصول للمعلومات وتوفير الوقت والجهد كما وتم تخصيص رقم جوال خاص بقسم السكرتارية وواتس أب للإجابة على استفسارات المحامين المزاولين والمتدربين بشكل لحظي دون تأخير او انتظار، ويسعى مجلس نقابة المحامين الشرعيين من خلال الادارة التنفيذية إلى التطوير المستمر في القسم والأقسام الأخرى لأجل خدمة المحامين الشرعيين وصقل مهاراتهم حيث قام قسم السكرتارية مؤخرًا بتنفيذ عدد من دورات برنامج wordمن أجل بناء محامي قادر على تحمل الصعوبات وانجاز عمله بسهولة ويسر.

كلمة العدد

الأستاذ:

أنس البرقوني

محامي وناشط حقوقي

الزملاء والزميلات الأعزاء .

أتشرف بأن تكون لي كلمه افتتاحيه لمجله النافذة القانونية ،هذه المجلة التي تصدرها اللجنة الثقافية بنقابه المحامين الشرعيين الفلسطينيين في عددها الرابع ، كمجله دورية لتكون منارة من العلم والثقافة.

فالعلم بحر واسع والمثقف من يقرأ في كل المجالات لينمي قدراته ومهاراته .

ويقال بأن ليس كل متعلم مثقف ولكن كل مثقف متعلم لأنه يبحث عن العلم والثقافة من خلال فكرة الحر.

لقد اشتملت المجلة علي مقالات ومواضيع قانونية وشرعية وثقافيه تغذي الفكر بالمعلومات وتقوي الثقافة وتراكم الخبرة لدي القارئ حين تصفحه معلومات متنوعه مفيدة.

فمن الرائع ان تكون هذه المجلة متسلسله ودائمه ودوريه حتي لو كتب مقال فيها.

ولقد قرأت المجلة في عددها التجريبي و الأول والثاني والثالث ووجدتها أنها غنيه بالمعلومات والثقافة القانونية والشرعية.

واتمني أن تحتوي المجلة علي نقاط قانونية قابلة للنقاش والتعليق عليها من خلال المتخصصين والمهتمين بالشأن القانوني والشرعي ليستنير العقل بالأفكار والمعلومات المتنوعة.

الزملاء والزميلات الأعزاء

لقد علمت أن المجلة ليس حكرا لأحد، فكل من وجد نفسه قادرا علي الكتابة والصياغة للمقالات القانونية الشرعية والثقافية أن تكون له بصمه في الأعداد القادمة فحريه الرأي والتعبير والكتابة حق مكفول للجميع .

وفي الختام أتمني من القارئ الكريم أن يكون قد استفاد من المعلومات والمقالات الواردة في المجلة ودمتم شموع تنير طريق العدالة والقانون.

شخصية العدد

أعلام نقابتنا

لا بد من كلمة في حقه

سلامة عمر بسيسو .. رئيس مجلس الحكماء

محامي فلسطيني، يشغل منصب الأمين العام المساعد لأتحاد المحامين العرب، ولد في مدينة غزة بتاريخ 2-8-1961 حصل على ليسانس حقوق من جامعة القاهرة سنة 1984, حيث عمل بمهنة المحاماة في مصر ومن ثم انتقل إلى مدينة غزة للعمل بالمحاماة عام 1994.. أنتخب نائب نقيب المحامين الفلسطينيين، ، والمفوض لعام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان و الأمين العام لشبكة عون ويشغل حالياً منصب ,رئيس مجلس الحكماء بنقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين بالإضافة إلى ممارسته المحاماة ,كان له مواقف مدافع عن المحامين في غزة و عن حقوقهم و سلامتهم وخاصة من تجاوزات بعض رجال الشرطة، مثل نقابة المحامين في العديد من المؤتمرات وهو عضو في الهيئة الإسلامية العالمية للمحامين التابعة لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة.

زيادة الوعي القانوني وأثره على منظومة العدالة ومتلقي الخدمة

بقلم المستشار القانوني

أنور عزام

لا أحد ينكر أن الوعي القانوني بالحقوق له بالغ الأثر على منظومة العدالة ومرافقها، ذلك وأن الوعي القانوني لا يقتصر فقط على فئة المواطنين متلقي الخدمة فحسب ، بل و يمتد ليشمل زيادة الوعي القانوني لدى العاملين على إنفاذ القانون في مرافق العدالة سواء محاكم أو أجهزة شرطة أو الجهات الرسمية الأخرى .ويتمثل زيادة الوعي القانوني لدى متلقي الخدمة من خلال فهمهم طلباتهم وحاجاتهم والجهات المختصة بتقديم الخدمة بحيث يتمكن كل من طالبي الخدمة الحصول عليها على أكمل وجه ، كما و يتحقق ذلك الوعي من خلال استيعاب العاملين على إنفاذ القانون والعدالة لحاجات المواطنين وتيسير أمور معاملاتهم ، ومحاولة نشر الوعي حول الإجراء القانوني والجهة المختصة مقدمة الخدمة ، وتفعيل نظام الإحالة المطبق لدى المؤسسات الحقوقية والذي من خلاله يتم توجيه المواطن إلى الجهة صاحبة الاختصاص الصحيح .

وأشير هنا أن تعزيز الوعي القانوني لم يعد مقتصرا على الالقاءات التوعوية و الندوات التثقيفية بل أنه امتد عبر التطور التكنولوجي و فرض أساليب ووسائل حديثة عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ونشر الوعي من خلال النشرات المكتوبة والمصورة والمقاطع المرئية وغيرها، والتي أدت بدورها إلى تقليص النفقات التوعوية وتسهيل الأمور الإجرائية لمتلقي الخدمة

لقد أدى ذلك التطور في وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها إلى تعزيز الوعي القانوني لدى متلقي الخدمة وذلك عبر نشر الإجراءات والمستندات المطلوبة لكل دعوى أو طلب ، و أشير هنا إلى والمواقع الإلكترونية لبعض المؤسسات والى دليل إجراءات التقاضي المنشور على الموقع الإلكتروني للقضاء الشرعي والتي يتمكن المواطن من خلال الاطلاع عليه معرفة الإجراءات والسندات المطلوبة مما يوفر الوقت والجهد والمال و قد تطور الأمر لنلاحظ قيام بعض المواطنين من تنفيذ الإجراءات القانونية بصفتهم الشخصية ، وخاصة في القضايا القانوني بالوصف المذكور من شأنه إنجاز خدمات المواطنين متلقي الخدمة وتيسير وصولهم الى حقوقهم واختصار الوقت وتقليص النفقات ، كما يؤدي إلى خفض التزاحم داخل أروقة العدالة والذي ينصب في نهاية المطاف إلى تحقيق العدالة الناجزة المتعلقةً بالنفقات أو المطالبات المالية سواء أمام المحاكم النظامية والشرعية والجزائية والسير بإجراءات المحاكمة . شخصيا إن تعزيز الوعي القانوني بالوصف المذكور من شأنه إنجاز خدمات المواطنين متلقي الخدمة وتيسير وصولهم الى حقوقهم واختصار الوقت وتقليص النفقات ، كما يؤدي إلى خفض التزاحم داخل أروقة العدالة والذي ينصب في نهاية المطاف إلى تحقيق العدالة الناجزة التي يصبو إليها المجتمع وأطراف العدالة.

دعاوي التفريق في المحاكم الشرعية بين الواقع والمأمول.

الأستاذ:

أسامة أبوعمرة

محامي ومستشار قانوني

مختص بقضايا الاسرة

و الأحوال الشخصية .

عضو لجنة التدريب بنقابة المحامين الشرعيين.

حيث أنه جاء قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني المطبق في قطاع غزة :

تستطيع الزوجة رفع دعوى تفريق في سبع حالات فقط على سبيل الحصر وهي التفريق (للضرر من الغياب، وللهجر والتعليق، ولعدم الإنفاق، وللشقاق والنزاع، والسجن، وللعيب والعنة، والجنون)، ويشترط توافر اعتبارات وأسباب لرفع كل دعوى من هذه الدعاوى، أهمها أن تكون العلاقة الزوجية الصحيحة قائمة بين الزوجين بموجب عقد شرعي؛ إضافة إلى وجود شروط أخرى خاصة بكل دعوى.

فيشترط لرفع دعوى التفريق للضرر من الغياب: سفر الزوج وغيابه مدة أكثر من سنة بلا سبب شرعي أو عذر مقبول، وأن يكون الزوج مجهول محل الإقامة في الخارج، ولم يطلب زوجته للسفر إليه طوال مدة سفره.

ويشترط لدعوى التفريق للضرر من التعليق: إساءة معاملة الزوج لزوجته بدرجة يستديل معها دوام العشرة، وعدم قيامه بواجباته الزوجية والأسرية ومعاشرة زوجته معاشرة الأزواج، وغياب الزوج لفترات طويلة خارج البيت، أو تعمده تركها لا متزوجة ولا مطلقة بغرض تعليقها.

ويشترط لدعوى التفريق لعدم الإنفاق: عدم نفقة الزوج شيئًا من مبلغ النفقة المستحق عليه بموجب رفع زوجته دعوى مطالبة نفقة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم، وعدم وجود مال ظاهر له أو وديعة لدى الزوجة لتنفق منها.

ويشترط لرفع دعوى تفريق للنزاع والشقاق: قيام الزوج بضرب زوجته مرات عدة ضرباً مبرحًا يتجاوز حد التأديب، وإساءة معاملتها كقيامه بالسب والشتم والإهانة باستمرار.

ويشترط لدعوى التفريق للسجن: صدور حكم نهائي على الزوج بحبسه مدة أكثر من ثلاث سنوات، وقضاؤه مدة أكثر من سنة داخل السجن.

ويشترط لدعوى التفريق للعيب: عدم قدرة الزوج الدخول على زوجته لوجود عيب جنسي؛ كأن يكون عنيناً أو مجبورا أو خصياً، وعدم علم الزوجة بهذا العيب قبل الزواج، وعدم وجود أي حل طبي أو أمل للشفاء والتحسن في حالته.

ويشترط لرفع دعوى تفريق للجنون: إصابة الزوج بعد الزواج بجنون مطبق وعدم شفاؤه منه، وتضرر الزوجة من جنونه كتعرضها للضرب والإيذاء.

ورغم أن قانون الأحوال الشخصية جاء واضحًا في دعاوي التفريق ألا أن استراتيجية التشريعات التي اتبعها في تنظيم تلك الدعاوي لم تكن منصفة مع وجود تناقضات وتعقيدات في تلك التشريعات المفروضة وما زال القانون عاجزًا عن تمكين الزوجة من نيل حقها بتلك الدعاوي وأغلب القوانين بما فيها القانون الأساسي الفلسطيني أعطى الحق في تمكين المرأة من نيل جميع حقوقها .

حيث أن قوانين الأحوال الشخصية الفلسطينية من القوانين التي تضم على الكثير من العقبات والتقييدات في ممارسة المرأة حقها بالأخص الزوجة التي تطالب بالانفصال عن زوجها، وهذه العقبات تعود إلى عدة أسباب: عدم مواكبة القوانين المطبقة للحياة الاجتماعية الفلسطينية الحديثة وأيضًا عدم مواكبة تلك القوانين لثقافة المجتمعات الحديثة , وجود عقبات في الإجراءات القضائية وطبيعة العمل القضائي في فلسطين بشكل عام، وبالأخص بقضايا التفريق بجميع حالاتها .

حيث من اكبر التعقيدات والعقبات أيضًا بالقوانين الفلسطينية المطبقة لدى المحاكم الشرعية بصعوبة أثبات دعاوي التفريق ، تقم المحكمة بتكليف الزوجة بصفتها المدعية بأثبات دعواها ، فتشترط على الزوجة في دعوى التفريق للنزاع والشقاق تقديم بيِّنات حول قيام الزوج بسوء معاملتها وضربها تتمثل في إحضار تقرير طبي صادر عن مشفى رسمي؛ وهذا من الإجراءات والعقبات التي تواجهها المرأة في اثبات دعواها. وهذا الأمر الذي يصعب على الزوجة إثباته عملياً في مجتمعاتنا الفلسطينية كون أن المجتمع قيد الزوجة أن تقم بالإبلاغ عن زوجها بأنه قام بضربها أو انها تعرضت للضرب واصابتها من قبل زوجها عند ذهابها للمستشفى باعتبار أن هذا الامر خارج عن الأعراف وتقاليد المجتمع الفلسطيني.

وتكليف المحكمة للمدعية (الزوجة) إحضار الشهود أمر صعب للغاية، كون أن الخلافات التي تحدث بين الزوجين في بيت منعزل عن أنظار الناس وذلك لخصوصية العلاقة الزوجية بينهما ، وهذا ما يجعل الزوجة عاجزة عن تقديم البيِّنة التي كُلفت بتقديمها للمحكمة ، وبالتالي يقضى الأمر برد دعوى المدعية (الزوجة) ، فيما بعد تحتاج الزوجة لمضي 6 شهور لتقم برفع دعوى تفريق من جديد باعتبارها عاجزة عن تقديم بيِّناتها، فيتم إدخال حكمين بينهما تُقدر نسبة الضرر الحاصل على كل منهما لتقدير قيمة الحقوق الشرعية المستحقة للزوجة من تابع مهرها المعجل "عفش البيت"، ومهرها المؤجل "المتأخر" بمقدار نسبة الضرر الواقع على زوجها .

لا سيما أن التعقيدات والإجراءات القضائية المفروضة على الزوجة تدفعها للعدول عن حقها في في المطالبة بالتفريق ، وخضوعها للظروف الاجتماعية القاسية، مما يسبب للمرأة المعاناة قد تصل لحد الموت في بعض الأحيان، وخاصة في أن كانت تتعرض للعنف الجسدي، ومن الممكن أن تقوم الزوجة بالتنازل عن كافة حقوقها الشرعية التي فرضها لها الشرع من باقي المهر المعجل وتابع المهر المعجل والمهر المؤجل ونفقة العدة في مقابل أن تتطلق من زوجها أي (الطلاق مقابل الإبراء العام).

وقوانين الأحوال الشخصية في فلسطين أصبحت قديمة، غير مواكبة لمجريات العصر الحديث فما زالت المحاكم الشرعية تعمل وفقاً لأحكام المجلة العدلية.

مما يثير الأمر أكثر سلباً تنصل الرجل من دعاوي التفريق جراء وجود خطأ في دعوى زوجته او جمود تشريعي في بعض النصوص , مثال على ذلك في دعوى التفريق لعدم الانفاق يشترط إمتناع الزوج عن دفع نفقة لزوجته أكثر من ستة أشهر , فيقوم الزوج بدفع نفقة شهر واحد في الشهر السادس لرفع الزودة دعوى النفقة عمداً حتى يتحقق نتيجة ذلك رد دعوى زوجته . أضافة الى ذلك قيام المحكمة بعد انتهاء ستة شهور باعذاره وبامهاله شهراً كاملاً لكي يقوم بدفع النفقة المترصدة بذمته.

كما وأنه أيضاً في دعوى التفريق للغياب تكلف الزوجة بصفتها المدعية حصولها على مضبطة موقعة من مختار المنطقة التي يتبع لها الزوج، وكذلك إفادة مختومة مركز شرطة يتبع لمنطقة الزوج، وأيضاً كتاب بحث وتحري عن الزوج من جميع المحاكم الشرعية، يفيد بأنه (خارج البلاد وغير معروف محل الإقامة) خلال شهر من انعقاد جلسة الدعوى أمام المحكمة، وهذه الإجراءات معقدة ومرهقة على الزوجة بصفتها المدعية.

حاجة البشرية إلى الإسلام

لقد استخدمت البشرية في عصرنا الحاضر العقل والعلم بأقصى ما لديها من إمكانات وطاقات، وحققت من التقدم المادي والعقلي والفكري الشيء المذهل، وتوصلت إلى العديد من المؤسسات والأنظمة السياسية والاقتصادية التي وفرت لها الكثير من حقوقها السياسية من جهة، والرفاهية المادية من جهة أخرى، ومع كل ذلك، فقد بلغت شأواً بعيداً في درك الشقاء النفسي والتمزق الاجتماعي والفساد السياسي. فالعالم اليوم يئن من العديد من المشكلات القاسية التي باتت تهدده في كينونته وبقائه، يستوي في ذلك الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي والصعيد السياسي وأيضًا على صعيد العلاقات الدولية.

هذه المفارقة البيّنة تفرض على كل صاحب فكر موضوعي أن يتساءل عن تفسير ذلك والمخرج منه، ويطرح علامات استفهام قوية حول مدى نجاعة العقل والحواس في هدي البشرية إلى ما فيه سعادتها وصلاح أحوالها، ليصل من وراء ذلك إلى قناعة راسخة بأننا في حاجة إلى شيء آخر غير العقل والحواس، أو بعبارة أخرى في حاجة إلى هادٍ ومرشد من خارج الإنسان يكمل عمل العقل والحواس، ولا ينهض بذلك سوى الدين، شريطة أن يكون ديناً حقاً صحيحاً يستحق التقديس، ديناً يتعامل مع الإنسان من خلال فطرته ووظيفته وخصائصه التي يتميز بها عما سواه من المخلوقات وتجعل منه كائناً فذاً في طبيعته وتركيبه، وفذاً في وظيفته وغاية وجوده، وفذاً في مآله ومصيره.

وكل الأدلة تُجمع على أن الدين الذي ينهض بتلك المهمة على أكمل وجه هو الإسلام، لما يستجمعه من خصائص ومقومات تجعل منه المرشد والهادي بحق، والمحقق بالفعل لكل ما تحتاجه البشرية.

إن احتياج البشرية إلى دين إلهي يهديها لما فيه صلاحها وسعادتها قضية محسومة منذ بداية خلق آدم وإنزاله إلى الأرض ليعمرها ويعيش عليها هو وذريته إلى قيام الساعة، يقول تعالى (قلنا اهبطوا منها جميعاً فإمّا يأتِيَنّكُم مِنّي هدىً فَمَن تَبِع هُداي فلا خوفٌ عليهم ولا هُمْ يحزنون) البقرة38.. ولو كانت البشرية راشدة بحق لعقلت منذ البداية هذه الحقيقة الكونية ولعملت بمقتضاها، وكانت بذلك أبعدت نفسها عن الشقاء الذي تكبدته عبر عصورها الطويلة، واليوم تتكبد منه الأقسى والأشد، رغم ما وصلت إليه بعقلها وحواسها من رقي مادي هائل.

إن الهداية الإلهية اليوم التي لابد للإنسان منها؛ إن أراد لنفسه الصلاح والسعادة واستقامة أوضاعه، تتجسد بشكل كامل في الإسلام، ومعلوم أن الإسلام يحتوي على عقيدة وشريعة وأخلاق، وأن هدايته تعم كل مجالات الحياه .. اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية .

الدكتور/ عبد الكريم كامل شبير

فارس العدالة ... الذي ترجل عنا

إنَّ الحديث عن قادتنا، ومناضلينا، وفرساننا، وعلمائنا ودعاتنا، ومفكرينا، وأدباءنا؛ لهو من أطيب الأحاديث وأجملها، ومن أحب الروايات إلى النفس وأنداها، فما بالكم برواية حبيب القلب، التي لا تمل الاستماع لرواياتها، ذلك لأنه المنارة المتلألئة في بحار الظلمات، وشمس الهدى في سماء الإنسانية؛ إنه أيقونة الوطن الدكتور/ عبد الكريم كامل شبير ... الوطني والثائر الكبير، والمحامي والحقوقي، والأكاديمي والسياسي، والإعلامي والمجتمعي، والإنسان صاحب القلب الكبير، والابتسامة الساحرة، والمناقب الجليلة، لهو واحدٌ من هؤلاء العظماء الأجلاء؛ الذين عايشتهم في مراحل الطفولة، والتعليم العام؛ والجامعي، وكنت معه جنبًا إلى جنب في كل مراحل حياته، رغم سنين الغربة التي فرقت بيننا؛ لكننا كنا دائماً نلتقي في أفضل بقاع الأرض، في مكة المكرمة، وفي المدينة المنورة، وفي المؤتمرات، والفعاليات، والندوات العلمية، والفكرية والمنهجية، ودائماً على تواصل مستمر؛ نتبادل الأفكار العلمية، والقانونية، والحقوقية، والقضائية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والفكرية، واللغوية والأدبية وغيرها من مجالات الحياة، وقد رافقته ذات مرة؛ وهو يترافع في المحاكم العسكرية عن قادة الشعب الفلسطيني، وقد استمعت حينها؛ فذهلت من جرأته، وبراعته في المرافعة، وقدرته الفذة في لجم وكلاء النيابة الصهاينة بالأدلة والبراهين، وقدرته في تفنيد ادعاءات المحكمة العسكرية الصهيونية، مما ينعكس ذلك إيجابياً على القضاة الصهاينة في إصدار أقل الأحكام ضد المناضلين، والمجاهدين بكافة توجهاتهم الفكرية والسياسية، كما كنت أتابع وأستمع إلى حديثة الشيق والراقي أثناء مرافعاته القانونية في شتى الميادين، ولقاءاته على الفضائيات، ومع الإذاعات المختلفة، وكنت أراقب كيف لمع ذاك النجم وسطع في عنان وكبد السماء، وكيف سطعت شمسه في مجال القانون الدولي، وأستطاع بقدرته، وعبقريته الفذة على حمل أثقل ملف وطني على صعيد فلسطين؛ وهو ملف الأسرى والمبعدين، حتى أضحى أسطورة القانون الدولي في فلسطين بلا منازع.

إنَّ الذي شجعني على كتابة هذه السطور؛ بعض الأخوة الذين عايشوا تجربة المحاماة والقضاء معه، والدفاع عن العدالة، والدعوة ومسيرة العطاء، والذين تدربوا على يديه، ونالوا رخصة المحاماة من المحامين، ووكلاء نيابة، وقضاة، وعناصر شرطية؛ تقلدوا المناصب المختلفة لخدمة الوطن؛ والدفاع عن المواطن الفلسطيني، وقد استمعوا لأرائه القانونية، والحقوقية، والأكاديمية خلال سنوات العطاء، ونهلوا من علمه وحنكته في قضايا العدل، والعدالة، والقوانين، وكل ما يستجد من قضايا قانونيةٍ، وحقوقية، وسياسيةٍ، واقتصاديةٍ، واجتماعيةٍ، وإعلاميةٍ، وصاحبوه في حله وترحاله.

فحياة القادة، والمناضلين، والدعاة مليئة بالدروس والعبر والتجارب؛ لمن يتأمل ويتفكر، وهي كفيلة ببعث اليقظة في القلوب والنفوس للأجيال الصاعدة والمتعاقبة، والحفاظ على المكتسبات، والإنجازات التي أنجزت بالدمِ، والمالِ، والجهدِ، والكدِ، والعطاء، والتعبِ، والمخاطر.

يقول ابن القيم الجوزية – رحمه الله عن هؤلاء: فهم النجوم لكل عبدٍ سائرٍ... يبغي الإلهَ وجنة الحيوان

وفي هذا المقال؛ قد لا ألمّ بكل تفاصيل حياته، وشتى مجالاته، وقد لا أوفيه حقه، ولا يمكن إبراز شخصيته الفذة، وآرائه الطموحة، واجتهاداته، ومبادراته الخلاقة، وإبداعاته المتميزة، ونجاحاته الجليلة، ونظرته الثاقبة للإصلاح، والوحدة الوطنية، ونظرته إلى مستقبل القضية الفلسطينية، وقضايا الواقع الإسلامي؛ وما هذا الحديث إلاَّ نقطة في بحر عطائه، ومكتسباته، وأهدافه التي سعى إليها؛ والتي كان يحلم بها دائماً من أجل تحقيقها؛ في ظل خطورة المرحلة؛ التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، وفي ظل التحديات، والتحولات التي تتسارع في قضيتنا داخليًا وخارجيًا؛ كل ذلك من خلال معرفتي الشخصية به، ومرافقته في العديد من مراحل حياته، ومن خلال إخواني الأعزاء رفقاء دربه؛ خلال مسيرة أربعون عامًا مرت، والكم الكبير من الشخصيات؛ التي تواصلت معي، ومع إخواني التي تتحدث عنه وعن عطائه وتضحياته، ومواجهته للتحديات والصعاب، وما الذي كان يفعله خلال سنوات عمله في الدفاع عن الأسرى، والمعتقلين، والرهائن والقادة، في سجون الاحتلال الصهيوني، ومناصرة الضعفاء، والمظلومين، والفقراء والمحتاجين، وكذلك الأصدقاء والجيران، والمحامين والقضاة، ووكلاء النيابة، ومن خلال كتاباته في زاويته اليومية على منصة الفيس بوك صباح الخير يا وطن، ومساء الخير يا وطن، ولقاءاته على الفضائيات والإذاعات، وحضوره للمؤتمرات، والندوات، وورش العمل داخل فلسطين وخارجها.

وختاماً: هناك العديد من المواقف، والأحداث، والدروس، والعبر التي لا يمكن ذكرها، وتبقى خبيئة له مع الله؛ وما هذه إلاَّ صورة مختصرة، ومشرقة من حياة أخي وحبيبي، وقرة عيني؛ الفارس الذي ترجل، وذهب عند الأكرم منا جميعاً؛ ليعيش حياته الأبدية إن شاء الله مع الأنبياء، والصديقين، والصالحين، والشهداء وحسن أولئك رفيقًا؛ وإنّي على يقين وثقة؛ بأن إخوانه الكرام، وأبنائه البررة؛ قادرين على مواصلة المسيرة على نفس النهج، والأهداف؛ للمحافظة على تلك المكتسبات التي حققها المغفور له بإذن الله، وإنجاب وإفراز العديد من الشخصيات التي تسير على هذا النهج، والمنهج، وتقدم للوطن ما هو مفيد؛ رحمك الله أخي الحبيب دكتور/ عبد الكريم الشهيد المبطون شهيد المرض.

قال تعالى: ((مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا)). [الأحزاب: 23].

في ذكرى مولد نبي الهدى

يحتفل المسلمون في كل عام بمناسبة عظيمة وعزيزة على قلوبهم ليس باعتباره عيدًا بل فرحة بولادة نبيهم رسول الله محمد بن عبد الله عليه افضل الصلاة والسلام ففي مثل هذا الشهر المبارك قبل أكثر من 1400 سنة في يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول من عام الفيل الذي نجى الله تعالى بيته الحرام من شر أبرهة وجيشه بمعجزة الطيور الأبابيل التي مزقت فرق المعتدين وغيرها من المعجزات والبراهين الحية التي ايدت الله بها نبيه وجاءت مصدقة على بعثه رسولا للناس كافة يدعوهم إلى الدين الأكمل والشرع الأتم الذي فيه ختمت الرسالات والديانات السماوية ولد فخر المرسلين بمكة المكرمة فاستنار الكون بنور طلعته الميمونة صلى الله عليه وسلم وأشرقت الأرض بهذا النور الوهاج حتى انقشعت الظلمات المتراكمة على هذا العالم التي كانت متوارثة من قرون الهمجية المتوغلة في التخلف والجهل والطائفية الكفر والوثنية والشرك وقد كانت ولادته في دار أبي طالب بشعب بني هاشم بمكة فرحة عارمة لكل بنو هاشم.

مولد النبوي الشريف فخر الوجود وإحدى المناسبات العظيمة الفارقة في تاريخ البشرية جمعاء لها قدسية كبيرة لا مثيل لها وهو ميلاد للخير والحق ولد فيه سيد البشرية جمعاء النبي الهادي للأمة الذي جاء برسالة الإسلام السمحة بعد ظلمة متراكمة وزيغ متواصل وضلال ليس فوقه ضلال حتى تبدلت الأرض غير الأرض بنور هدايته صلى الله عليه وسلم كسيد الخلق وأعظم شخصيات التاريخ وخاتم الأنبياء وأشرف المرسلين خير البرية الذي بعثه الله تعالى رحمةً للعالمين لقد كانت ولادته الشريفة مشعل للهداية والنور للعالم بأسره حيث جاء عليه الصلاة والسلام ليرسم للبشر طريق الفلاح والنجاح في هذه الدنيا وفي الآخرة ولم يكن تأثير النبي الكريم مقتصرًا على الزمان الذي بعث فيه فقط وقد كانت أخلاقه الحميدة وسيرته القويمة السبب المباشر فب محبة النا له ودخول الكثير من الصحابة في الإسلام حين صدقوه وآمنوا بدعوته والتفوا حوله يساندونه في الحق والتغلب على المشاق والصعوبات في سبيل نشر رسالة الإسلام.

ولهذا اعتبر مولد النبي سيد ولد آدم وخاتم الأنبياء وأشرف المرسلين إيذاناً ببدء عهدٍ جديد وتمهيداً لنزول الرسالة السماوية الخالدة إلى كافة الناس وهي رسالة الإسلام حيث ختم الله سبحانه وتعالى الأنبياء والرسل جميعاً بنبيه محمد وبرسالة الإسلام التي جاءت بالدعوة الخالدة إلى توحيد الله سبحانه وتعالى وعدم الشرك به .

سيظل يوم المولد النبوي الشريف عهدا شاهداً على أعظم ذكرى في تاريخ الأمة الإسلامية وهو يمنحنا العبر والدروس ويحيي فينا الشوق لنبينا العظيم وحبيبنا الكريم فيه تنعم نفوس المسلمين بالأيمان والطاعة والعبادة والذكر والصلاة على صاحب الذكرى العطرة والعمل بسنته والاقتداء بهديه القويم وبما يرقع درجة العبد ويوجب شفاعة النبي يوم القيامة وأثناء المرور على الصراط فصلوات ربي عليك يا حبيبي يا رسول الله.

وفي هذه المناسبة العظيمة الغالية على قلوبنا جميعاً فإنه يطيب لنا أن نتوجه الى عموم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها والى الاردنيين والمسلمين والعرب في اردننا الغالي على وجه الخصوص بأصدق التهاني وأجمل التبريكات راجين الله العلي القدير أن يتولاهم برحمته وأن يؤلف بين قلوبهم وأن يعيد إليهم لحمتهم ووحدتهم.

الخطأ في تقدير النفقة

بقلم الأستاذ

حسام الدده

محامي شرعي وكاتب

يعتمد القضاء الشرعي في فرض نفقة الزوجة حسب حال الزوج يسراً وعسراً وتجوز زيادتها ونقصها تبعاً لحالته على أن لا تقل عن الحد الأدنى من القوت والكسوة الضروريين للزوجة وتلزم النفقة إما بتراضي الزوجين على قدر معين أو بحكم القاضي وتسقط نفقة المدة التي سبقت التراضي أو الطلب من القاضي، وهذا ما نصت عليه المادة 70 من قانون الاحوال الشخصية المطبق في المحاكم الشرعية في قطاع غزة.

حيث تشمل نفقة الزوجة الطعام والكسوة والسكنى والتطيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لأمثالها خدم.

فطلب الزوجة لزيادة ما هو مفروض لها من نفقات بعد مرور ستة أشهر من صيرورة الحكم نهائياً، الأمر الذي تكون معه المحكمة في صدد رفض أي دعاوي زيادة لأحكام نفقات مقرره لم يمر عليها ستة أشهر على الأقل دون النظر لباقي الشروط من زيادة يسار الزوج أو أن تكون الزيادة دائمة.

فإذا تبين بعد تقدير النفقة أن التقدير كان خطأ أي لا يكفي حاجيات الزوجة - كان من حق الزوجة المطالبة بإعادة النظر في قيمة النفقة المقدرة، وعلى القاضي أن يقدر لها ما يكفيها لطعامها، وكسوتها، حسب حالة الزوج (من العسر أو اليسر).

ولكن المشرع جعل حق الزوجة عند المطالبة بإعادة النظر في النفقة المفروضة لها بعد ستة اشهر على فرضها, حيث لا تُسمع دعوى الزيادة أو النقص في النفقة المفروضة قبل هذه المدة، وجعل لذلك استثناء " ما لم تحدث طوارئ استثنائية كارتفاع الأسعار".

السؤال الذي يطرح نفسه...

إذا كان هناك خطأ في تقدير قيمة النفقة، وكانت النفقة لا تكفي حاجيات الزوجة التي اقرها لها المشرع، كيف ستقوم على توفير احتياجاتها خلال ستة أشهر وخصوصاً اذا لم يكن لها دخل تغطي النقص في لوازمها الأساسية من خلاله؟

وللأسف إذا قامت الزوجة باستدانة مبلغ مالي لتغطية النقص في حاجاتها خلال مدة الستة أشهر فلا تستطيع الرجوع في هذا الدين على زوجها، وهذا ما جاء في التعميم رقم 25 لسنة 2004 م (الحكم في زيادة النفقة يكون من تاريخ الطلب).

أنشطة النقابة

نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين تزور لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بقطاع غزة.

مجلس نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين يزور المجلس الأعلى للقضاء ويؤكد دعم منظومة القضاء لتحقيق العدالة.

مجلس نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين يشارك في حفل أداء اليمين لعدد من القضاة الشرعيين الجدد

مجلس المحامين الشرعيين الفلسطينيين يشارك في لقاء حواري بمركز شؤون المرأة.

مجلس نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين يزور رئيس ديوان الفتوى والتشريع بغزة لبحث سبل التعاون المشترك

مجلس المحامين الشرعيين الفلسطينيين يزور المعهد العالي للقضاء لبحث سبل التعاون

اللجنة الثقافية في نقابه المحامين الشرعيين الفلسطينيين تفتتح دورة في مهارات الحاسوب.

نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين تنظم وقفة تضامنية مع الشعب المغربي.

مجلس نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين يعقد لجنة مقابلة لاستقطاب مدربين قانونيين للتدريب للدورات التأهيلية

أنشطة النقابة

مجلس نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين يوقع اتفاقية نقل ملف الامتحانات للنقابة

نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين تنظم فعالية رفع العلم الفلسطيني بمناسبة بدء العام القضائي

مجلس نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين يعقد يوماً دراسية بالشراكة مع المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ولجنة الافتاء بالجامعة الاسمية

مجلس نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين يشارك في لقاء حواري بمركز شؤون المرأة.

نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين تستأنف سلسلة اللقاءات التدريبية لكوادر وضباط الشرطة القضائية

نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين تستأنف دورات تأهيل المحامين لاجتياز اختبار المزاولة

أداء اليمين القانونية لعدد من الزملاء الذين استوفوا كافة الشروط للحصول على الاجازة

نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين تستقبل الأستاذ محمد أبو عاصي -مؤسسة أكتيد الفرنسية-

اجتماع نقيب المحامين الشرعيين الفلسطينيين ونائبه مناقشة عدة امور تهم تنظيم العمل وتطويره لدى الادارة وكافة أُقسام النقابة